

العلاقة بين التأمين ومحددات التنمية الاقتصادية بالجزائر.

لكاص خالد*

Résumé:

Cette étude consiste à mesurer la relation entre les assurances et le développement économique en Algérie, en utilisant les techniques quantitatives, si cette relation existe. Tout en s'inspirant des études précédentes et similaires traitant le même phénomène, comme l'étude réalisée par M. Beenstock 1988 et G. Dickinson & S.Khajuria, ainsi que (Carter, R.L 1979) et J.F. Outreville 1990, qui lui même s'est inspiré de l'étude réalisée par Yung et Dee 1986 toujours dans le même contexte, soit mesurer la relation assurances développement.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.

الملخص:

يعتبر هذا البحث محاولة إضافية لاختبار جدوى استخدام الأساليب الكمية في المجال التأميني وما إذا كانت هناك علاقة بين محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عموما والجزائر بصفة خاصة وأسواق التأمين بها، من خلال دراسة العلاقة بين أقساط التأمين التي يدفعها الفرد في الجزائر، ومحددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. انطلاقا من دراسات مماثلة تمت في مجال التأمين والاقتصاد مثل

الدراسة التي قام بها بنستوك (M. Beenstock 1988) وديكينسون G. Dickinson وخجاريا S. Khaguria حيث قاموا بقياس العلاقة بين التنمية، كما قام كارتر (carter, R. L 1979) بدراسة وضحت العلاقة بين الاقتصاد والتأمين وتأثر كل منهما بالآخر كما أن أوتروفيل (J.F.Outreville 1990) تأثر في دراسته بالدراسات الاقتصادية التي قام بها كل من جونج (Yung 1986) ودي (Dee1986).

مقدمة:

يتعرض الإنسان منذ القدم لأخطار عديدة ينتج عن تحققها خسائر مالية أو مادية قد تصيبه أو تصيب غيره. واقتراح هذه الأخطار بحياة الإنسان ومختلف نشاطاته يبقيه في حالة اضطراب دائم، وقلق نفسي متواصل قد يؤثر سلبا على مردودية الفرد والجماعة، وقد تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر محتملة وأخرى غير محتملة أو ضعيفة الاحتمال مثل الظواهر

الطبيعية التي لا قدرة للإنسان على منع تحققها ولا طاقة له على تحمل نتائجها، هذه الأمور وغيرها كحاجة الإنسان للرعاية في حالات العجز المرضى والشيخوخة كانت الدافع الأول للبحث عن وسائل ونظم تتفاعل لمواجهة مثل هذه الأخطار من خلال تفاديها أو التقليل من نتائجها.

وظهرت فكرة التأمين بمفهومها البسيط منذ القدم عند البابليين والفينيقيين والرومان. ومن ثم تناقلتها الشعوب والحضارات حتى وصلت إلى عصرنا هذا بمفهومها الحديث المتطور الذي يواكب التطورات التي شهدتها الحياة¹. ويعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت ضد أخطار كثيرة.

مهما اختلفت الروايات التاريخية حول زمان ومكان ظهور فكرة التأمين وتوثيقها، فقد وقع الإجماع على ضرورة التأمين وأهميته في حياة الفرد والمجتمع.

من الملاحظ عند مقارنة صناعة التأمين في الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة، نجد أن إجمالي الأقساط التي تم تحصيلها في الدول الأولى مازلت منخفضة بالرغم من أن هذه الدول تحتوي على 75% من إجمالي سكان العالم (UNCTAD 1984) حيث بلغت نسبة الأقساط في الدول النامية سنة 1988 27.3 % تقريبا من إجمالي أقساط التأمين في العالم (Sigma N.4 1990).

¹ الدكتور محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين، دار مجدلاوي للنشر، 2007 الأردن، ص 11.

ولأهمية التأمين في التجارة والتنمية أقرت الجمعية العامة لمنظمة ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 1964)¹ في جلستها الأولى عام 1964 بأن سوق التأمين وإعادة التأمين القومي القوي في أية دولة يعتبر سمة جوهرية للنمو الاقتصادي في ذات الدولة.

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

هل يمكن قياس علاقة التأمين بالتنمية؟ وما هو واقع هذا في الجزائر؟
لمعالجة هذه الإشكالية قام الباحث بصياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية، سوف يحاول من خلال الإجابة عليها التطرق إلى جل جوانب الموضوع، يقدمها الباحث على النحو التالي:

- ما هي أهم محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيرا على أسواق التأمين عموما وسوق التأمين بالجزائر خصوصا؟
- ما هو أفضل نموذج كمي للطلب على التأمينات العامة في الجزائر؟
تكون الإجابة على هذه الأسئلة من خلال أقسام البحث المقدمة على النحو التالي:

- الدراسات السابقة ونتائجها
- محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الطلب على التأمين في الجزائر.
- النموذج الإحصائي تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

¹ Conference des Nations Unies sur le commerce et le Developpement

يعتبر هذا البحث محاولة لاختبار جدوى استخدام الأساليب الكمية في المجال التأميني¹. هذا من خلال دراسة العلاقة بين أقساط التأمين التي يدفعها الفرد في الجزائر، ومحددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وسطر الباحث ثلاث أهداف رئيسية يسعى لتحقيقها من خلال هذه الدراسة،
أ - وضع إطار فكري لمحددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على أسواق التأمين في الجزائر انطلاقا من تجارب باقي دول العالم.
ب - تطوير نموذج إحصائي كمي مقترح يبلور هذه المحددات في صورة قابلة للاختبار.

ج - اختبار النموذج الكمي المقترح بدراسة ميدانية لسوق التأمين بالجزائر.
تكمن أهمية هذا البحث كونه يتطرق إلى قطاع التأمين بالجزائر (أسواق التأمين) وهو قطاع اقتصادي حيوي تقل فيه الدراسات، بحيث يتناول موضوع الطلب على التأمين ويربطه بالتنمية الاقتصادية، باعتباره قناة من قنوات الإدخار القومي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
إن حصر أهم محدّدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تأثيرا على السوق الجزائري للتأمين سوف يساعد القائمين على تنظيم السوق الوطنية على تحديد أهم خصائص ومميزات السوق الوطنية للتأمين.

¹ The journal of risk and insurance, 1990 Vol LVII, No3, 487-498 "The economic significance of insurance markets in developing countries JFrancois Outreville.

1- الدراسات السابقة:

هناك دراسات تمت في مجال التأمين والاقتصاد مثل الدراسة التي قام بها (بينستوك 1988 M.Beenstock وديكنسون G. Dickinson وخجاريا S. Khaguria) حيث قاموا بقياس العلاقة بين التنمية الاقتصادية مقاسة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PIB/H) وأقساط التأمينات الممتلكات والمسؤولية، وأسفرت الدراسة عن وجود علاقة موجبة بينهما. وأسفرت الدراسة التي قام بها بينستوك وديكنسون وخجاريا (1986) عن وجود علاقة بين أقساط تأمينات الحياة والدخل.

فضلا عن ذلك قام كارتر (Carter, R.L 1979) بدراسة وضحت العلاقة بين الاقتصاد والتأمين وتأثر كل منهما بالآخر. كما تأثر أوتروفيل (J.F.Outreville 1990) في دراسته بالدراسات الاقتصادية التي قام بها كل من يونج (Yung 1986) ودي (Dee 1986) حيث قام بدراسة العلاقة بين أقساط تأمينات الممتلكات والمسؤولية، والتنمية الاقتصادية والمالية في 55 دولة نامية وأسفرت دراسته عن وجود علاقة بين الأقساط وإجمالي الناتج المحلي (PIB) والتنمية المالية في الدول النامية، أي كلما زاد دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي كلما أقبل على التأمين، كما يكون إقبال الأفراد على التأمين أكبر في الدول التي تزداد فيها مؤشرات التنمية.

وبذلك نخلص من الدراسات السالفة أن الدراستين الأولى والثانية اللتين قاما كل من بينستوك وديكنسون وخجاريا (1988) (1986) لم تأخذا في الاعتبار إلا عاملا واحدا فقط وهو الدخل، حيث يتأثر به الطلب على التأمين. أما الدراسة التي قام بها أوتروفيل (1990) في الدول النامية لم تأخذ هي الأخرى في الاعتبار إلا ثلاثة عوامل مؤثرة على الطلب على التأمين

في هذه الدول وهي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP) وسعر التأمين ومؤشر التنمية المالية كما اقتصرَت هذه الدراسة فقط على تأمينات الممتلكات والمسؤولية دون تأمينات الحياة.

يعتبر قطاع التأمين بوحداته الإنتاجية المتعددة في أية دولة من دول العالم قاطبه شديد الحساسية لأية متغيرات اقتصادية أو اجتماعية تحدث داخل هذه الدولة. بمعنى أن هذه المتغيرات الاقتصادية أم اجتماعية لها آثار تنعكس على النشاط التأميني. كما أن للتأمين هو الآخر آثار تنعكس على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر فإن للتأمين انعكاسات على الاقتصاد نتيجة الارتباط الوثيق بين قطاع التأمين ومحددات التنمية الاقتصادية، من جميع نواحيها لدرجة أن بات قطاع التأمين ينمو جنباً إلى جنب مع محدّدات التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم مهما اختلفت تطبيقاتها للمذاهب الاقتصادية المختلفة.

ونظراً لأن هيئات التأمين باعتبارها مؤسسات مالية تعمل من أجل التطور المالي فضلاً عن الحماية التأمينية، أصبح من الأهمية بمكان فحص العلاقة بين التطور المالي وتنمية التأمين وذلك بدراسة معايير أو محدّدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحليل أثرها.

كمرحلة أولى سنحاول التعرف على محدّدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على أسواق التأمين في الجزائر والتي ينبغي على الدولة أن توليه اهتماماً من أجل عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يقتضي دراسة ميدانية للتعرف على أي المحدّدات الأكثر تأثيراً على سوق التأمين.

2- محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الطلب على التأمين في الجزائر

لقد وضح الاقتصاديون بأن هناك فرقاً بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تعرف التنمية¹ الاقتصادية بأنها التغيير الجذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفي نوعية المنتجات والخدمات، يصاحب النمو الاقتصادي والذي يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

ولما كانت التنمية الاقتصادية تعني تغييراً جذرياً في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لذا فهي ضرورية للدول النامية على وجه الخصوص لرفع مستوى معيشة أفرادها.

هناك دراسات تهدف إلى الوصول إلى الوسائل المجدية للتنمية الاقتصادية لاسيما في الدول النامية. وبالرغم من تعدد الوسائل وتنوعها إلا أن توفير رؤوس الأموال يعتبر من أهمها خاصة إذا تم تجميعها من داخل المجتمع نفسه دون الاعتماد على القروض الخارجية حيث يؤدي هذا إلى زيادة معدلات التنمية²، إلا أن خلق رؤوس الأموال واستثمارها في خطة التنمية الاقتصادية يقتضي نظاماً علمياً دقيقاً للمحافظة عليها من خطر الضياع أو من الأخطار الأخرى، ومن ثم تبرز أهمية التأمين والطلب عليه كنظام

¹ محمد احمد عقلة المومني، التنمية في الوطن العربي، جامعة اليرموك، دار الكندي، 1998 الأردن، ص125

² محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 ص217

علمي لإدارة الأخطار والتي لا تقل في أهميتها بالنسبة لخطة التنمية الاقتصادية عن إدارة أموال الخطة نفسها.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنه كلما زادت وسائل أو عوامل التنمية الاقتصادية كلما زاد الطلب على التأمين وزادت الأقساط المحصلة وزادت بالتالي المدخرات القومية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من استعراضنا للدراسات السالفة تبين أن البعض منها يركز على عوامل فردية، ويركز البعض الآخر على عاملين أو ثلاثة على الأكثر لها ارتباط بالطلب على التأمين، لذا يقترح الباحث إضافة بعض العوامل الأخرى مثل درجة التقدم التكنولوجي - نسبة عدد المتعلمين تعليم عالي - نسبة سكان الحضر، البعد الثقافي والوازع الديني، التي لها تأثير على الطلب على التأمين في كافة دول العالم عامة والجزائر خاصة.

ومن ثم فإن أهم محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يعتبرها الباحث لعوامل مؤثرة على الطلب على التأمين (أقساط التأمين) والتي تشكل جوهر نموذج في هذا البحث ما يلي:

أ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. والذي يرمز لها بالرمز PIB/HAB (AI): لقد ركز كثير من الاقتصاديين على أهمية التراكم الرأسمالي كمتغير استراتيجي في عملية التنمية، بحيث أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار والتكوين الرأسمالي؛ الأمر الذي يترتب عنه انخفاض إقبال الفرد في الدول النامية على شراء وثائق التأمين المختلفة لأن الطلب هنا لا بد أن يصحب بقدرة شرائية (طلب فعلي). زيادة على ضعف الثقافة التأمينية في الجزائر مثل باقي الدول النامية. ومن ثم يمكن وضع الفرضيات الآتية موضع الاختيار.

- كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زاد معدل ادخاره وبالتالي زاد إقباله على شراء وثائق التأمين، أي أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والطلب على التأمين.

ب - درجة التقدم التكنولوجي. ويرمز لها بالرمز (DT): يعتبر التقدم التكنولوجي من سمات الدول المتقدمة اقتصادياً حيث يقاس معدل التقدم التكنولوجي بمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي.

يعتبر الأسلوب الفني للإنتاج محدداً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا فإن اختلاف معدلات التنمية يتفاوت من فترة إلى أخرى باختلاف طرق الإنتاج المستخدمة، فكلما ارتفع مستوى الفن التكنولوجي في قطاع الصناعة وزاد معدل التقدم الفني فيه زادت مساهمته بنسب كبيرة في الناتج المحلي، كذلك كلما اتصف القطاع الصناعي بالتكامل بين الصناعات المختلفة أو داخل الصناعة الواحدة كلما زاد متوسط إنتاجية العامل، وأدى بالتالي إلى زيادة الفائض الاقتصادي ومعدل الادخار ومن ثم معدل الاستثمارات؛ الأمر الذي يترتب عنه ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وزيادة الطلب على التأمين. ومن ثم يمكن وضع الفرضية الآتية موضع الاختبار:

- كلما ارتفع الفن التكنولوجي في قطاع الصناعة كلما زادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي وبالتالي أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي وزيادة الطلب على التأمين.

ج - درجة التطور المالي. ويرمز إليه بالرمز (FD): يعبر التطور المالي في أي دولة عن النمو الحقيقي لحجم القطاع المالي في هذه الدولة ويتحدد بنسبة M2 (النقد وما شابهها) إلى إجمالي الناتج المحلي (PIB) أي PIB/

$FD^1 = M2$ ، ويذكر أتروفيل بأن $M2$ تعتبر مقياساً ملائماً لحجم القطاع المالي لا سيما في الدول النامية بسبب سيطرة قطاع البنوك في هذه الدول على القطاع المالي فضلاً عن إنها $M2$ تعتبر مقياساً ملائماً للسيولة النقدية في الدول التي يرتفع فيها التضخم بصورة جلية.

والجدير بالذكر أن الدراسات الميدانية أسفرت عن وجود علاقة قوية بين التطور المالي والطلب على التأمين². ومن ثم يمكن وضع الفرضية الآتية موضع الاختبار:

كلما زادت نسبة التطور المالي في الدولة كلما زادت نسبة الاستثمارات وارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وزاد بالتالي نصيب الفرد من الناتج المحلي أي أنه توجد علاقة طردية بين التطور المالي وقدرة الفرد ورغبته لشراء التأمين (الطلب على التأمين).

د- نسبة التعليم العالي. ويرمز له بالرمز EDUC: من أهم محددات التنمية الاجتماعية المدارس والجامعات؛ لذا فالدول التي لديها نسبة عالية من المتعلمين لاسيما التعليم العالي يرتفع فيها المستوى العلمي والثقافي، وللمستوى العلمي والثقافي أثر كبير على الوعي التأميني بمعنى أن الشخص الذي يمكث أو يستمر في التعليم عدداً كبيراً من السنوات الدراسية يزيد مستواه العلمي والثقافي وبالتالي يزيد وعيه التأميني، لذا يمكن وضع الفرضية الآتية موضع الاختبار:

- توجد علاقة طردية بين نسبة المتعلمين تعليم عالي في الدولة والطلب على شراء التأمين في ذات الدولة.

¹ Outerville .J.F 1990 P.490

² Opcit, P.493

هـ- نوع السوق. يرمز لها بالرمز (TM): لسوق التأمين أثر على الطلب على التأمين فلا يمكن القول بأن معدل الطلب على التأمين في السوق الاحتكارية الممثلة في شركة واحدة فقط، يضاهي معدل الطلب على التأمين في دولة أخرى بها سوق حرة للتأمين تعمل فيها عدة شركات في ظل المنافسة.

3 - النموذج الإحصائي تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

يتم بناء النموذج الإحصائي الكمي في ضوء العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة السالف تحديدها، ولما كان المتغير التابع وأقسام التأمين التي يدفعها الفرد الواحد التي تمثل الطلب على التأمين في الجزائر والمتغيرات التابعة والممثلة بمحددات التنمية الاقتصادية لذا فإنه يتم اختبار الفروض السابقة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، والذي يختبر إلى أي مدى تؤثر محدّدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم اقتراحها على الطلب على التأمين بالجزائر.

وبفرض أن قسط التأمين يرمز له بالرمز PA ومحددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقترحة سالفا يرمز لها بالرموز (TM) (EDUC) (FD) (DT) (AI) على التوالي فإن النموذج الخطي العام للانحدار المتعدد يأخذ الصورة الآتية¹

$$(PA)_j = C_0 + C_1 (AI)_j + C_2 (DT)_j + C_3 (FD)_j + C_4 (EDUC)_j + C_5 (TM)_j + e_j \quad (1)$$

¹ (Gujarati, D(1978), Cassidy, H (1981)

حيث :

- z (PA) : تمثل قيمة قسط التأمين في الجزائر و"z" دليل الفترة الزمنية.
- C0 : مقدار ثابت (Constant/ Intercept) يمثل نقطة أ وخط تقاطع بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
- z(AI) : تمثل متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي في الفترة « z »
- z(DT) : تمثل درجة التقدم التكنولوجي للفترة « z »
- z(FD) : تمثل درجة التطور المالي في الفترة « z »
- z(EDUC) : تمثل نسبة المتعلمين تعليم عالي في الفترة « z »
- z(TM) : تمثل نوع السوق (سوق إحتكارية، سوق متعددة، سوق حرة) في الفترة « z »
- z e : يمثل المتغير العشوائي والذي يفترض أنه موزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط قدره صفر وانحراف معياري ~ (صفر، ~)
- وبمقارنة النتائج الإحصائية (حسب ما تسفر عنه الدراسة الميدانية) يمكن الوصول إلى أفضل نموذج إحصائي كمي.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة إلى إيجاد أفضل نموذج إحصائي كمي (الدالة الملائمة) للطلب على التأمين في الجزائر وإثبات صحة أو خطأ الفروض السالفة. وقد قام الباحث بدراسة ميدانية للنماذج الكمية، باستخدام برنامج (E-VIEWS) على الجزائر ومقارنة النتائج المحصل عليها في الدراسات السابقة¹.

¹ "The economic significance of insurance markets in developing countries, J.Francois Outreville.

ومن أجل الوصول إلى أفضل نموذج إحصائي كمي انطلب على التأمين في الجزائر ومعرفة محددات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعنوية والمفسرة للطلب على التأمين، قام الباحث بعمل مفاضلة بين النماذج المختلفة وفقا لأفضل النتائج التي تفسرها الدراسة الميدانية كما سيتبين لنا فيما يلي :

- النموذج الأول:

$$(PA)_j = -7,447 + 1,37 (AI)_j + 0,013 (FD)_j$$

$$(2,89) \quad (14,76) \quad (-13,78)$$

$$SSR=17,32, R=0,794, SE=0,54$$

- النموذج الثاني :

$$(PA)_j = C0 + C1 (AI)_j + C3 (FD)_j + C4 (EDUC)_j$$

النموذج الثالث :

$$(PA)_j = C0 + C1 (AI)_j + C4 (EDUC)_j$$

الخاتمة :

يؤدي زيادة التطور المالي في الجزائر إلى توسيع هيكل الاستثمار والذي يعتبر من العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تفسير اختلاف معدلات التنمية جزئيا باختلاف هيكل وتخصيص الاستثمارات الناتجة عن التطور المالي لأنه يمكن القول أن نفس حجم الاستثمارات قد يؤدي إلى معدلات مختلفة للتنمية وذلك إذا ما تم تخصيص الاستثمارات الناتجة من التطور المالي بطرق أو بهياكل متعددة.

يجب تحديد العدد المناسب من شركات التأمين بما يتناسب وحجم السوق الوطنية من الناحية الاقتصادية، حيث يقتضي الأمر أن تكون شركات التأمين في أحجام تسمح بأن تكون لها وزن وتأثير كبير على الاقتصاد الوطني باستثماراتها وتغطياتها، لذا ينبغي قبل إنشاء شركات تأمين جديدة أن تجري دراسات اقتصادية للتحقق من نجاعتها الاقتصادية كما يجب التأكد من الحاجات الفعلية للسوق.

على الحكومة تسهيل إنشاء شركات تأمين وطنية (عند حاجة السوق) ومساندتها على النهوض بأداء رسالتها حتى تحتل مكانتها في السوق المحلية.

ضرورة مراقبة الزيادة في عدد الشركات الأجنبية داخل كل سوق وطنية بحيث لا تزيد عن الحاجة وبما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية لكل دولة.

قائمة المراجع :

- 1- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le Développement CNUCED, MANUEL DES TATISTIQUES 2008 NATIONS UNIES.
- (2) Consein National des Assurances ;Rapport sur la situation generale des assurances ,exercice 2001, (Algérie 2001)
- 3- J.Francois Outreville.,The journal of risk and insurance,1990 Vol LVII,No3,487-498 "The economic significance of insurance markets in developing countries
- 4- International monetary fund, International Financial Statistics (IFS), volume XL III yearbook 1990, washington , D.C 20431.
- 5- Sigma (Swiss Reinsurance Company), Economic studies section 50/60 mythenquai
P.O box - 8022 Zurich N.4 April 1990.

- 6- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري والإجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1988.
- 7- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى 2007، دار الحامد عمان الأردن
- 8- محمد احمد عقلة المومني، التنمية في الوطن العربي، جامعة اليرموك، دار الكندي، 1998 الأردن
- 9- محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 .
- 10- محمد جودت ناصر أساسيات التأمين بمفهومها النظري والتطبيقي، جامعة دمشق، الجزء الأول 2007، دار التواصل، سورية
- 11- البنك الدولي للإنشاء والتعمير بواشنطن، تقرير عن التنمية في العالم 1990 - مؤشرات التنمية الدولية - الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى - جوان 1990 -